جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	دور السياسات المالية والنقدية في احتواء الأزمات الإقتصادية (التركيز على أزمة كورونا داخل مصر)
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The role of fiscal and monetary policies in containing economic crises(focusing on corona crisis in Egypt)
إعداد	وليد أحمد سليمان مرسي صلاح الدين
إشراف	أ.د/ إجلال راتب

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث

تُحدث الأزمات الاقتصادية أثراً عميقاً في المجتمع وتتسبب بمشكلات لا يمكن الخروج منها بسهولة، وربما تسببت بمضاعفات مجتمعية متراكمة تتحول مع مرور الوقت إلى مشكلات مستدامة يصعب التعامل معها أو معالجتها.

وقد تتسبب بعض السياسات الاقتصادية، المنبثقة عن آلية معالجة الأزمات مزيداً من التداعيات المجتمعية، فتتسبب في ارتفاع تكاليف المعيشة، وفقدان الوظائف، وزيادة في شريحة الفقراء التي تسعى الحكومات جاهدة لتقليصها من خلال التنمية الاقتصادية والسياسات المحفزة على الإنتاج وزيادة الدخل.

وهو ما يستوجب تدخل الدولة بحكمة لمحاولة انعاش الاقتصاد مرة أخرى وتشجيع عجلة الإنتاج والحفاظ على القوة الشرائية والطلب الكلي للأفراد

-وذلك باستخدام أدوات السياسات المالية والنقدية المختلفة حيث أنها تلعب دور أساسي ورئيسى لإستقرار وانتعاش اي اقتصاد قومي ولكن سيبقى الهدف الأسمى الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية هي تيسير تكلفة المعيشة،والوقوف بجانب شريحة الفقراء ومحدودي الدخل خاصة في وقت الازمات .

وبالتالي العمل على محاولة الوصول للاستخدام الأمثل بهذه السياسيات والادوات لاحتواء الأزمات اقتصاديا وماليا وذلك من خلال

-الاستفادة من الأزمات الإقتصادية العالمية السابقة وذلك من خلال عرض لبعض الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة وأثارها والخروج منها الى بر الامان.

- التعرف على أدوات السياسة النقدية والمالية واستخدماتها.

-تحليل الاجراءات من السياسات المالية والنقدية المستخدمة باستخدام المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

- الوصول للاستخدام الأمثل للأدوات السياسة النقدية والمالية لاحتوءا الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة فيروس كورونا في مصر من خلال سيناروهات استمرار الأزمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة-الأزمات الأقتصادية-الأزمة المالية العالمية- السياسات النقدية- أسعار الفائدة المدينة- اسعار الفائدةالدائنة- نسبة الاحتياطي القانوني- السقوف والهوامش الإئتمانية-سعر الخصم-عمليات السوق المفتوحة- السياسات المالية-الايرادات العامة-الانفاق العام-السياسات المالية التوسعية-السياسات المالية الانكماشية

Keywords:

Crisis-Economic crises-World Financial Crisis-Monetary Policies-Debit Interest Rates-Credit interest Rates-Legal Reserve Ratio-Credit Margins-Discount Rate-Open market operations-Financial Policies-Public revenues-Public spending-expansionary financial policies-contractionary financial policies

المقدمة

تُحدث الأزمات الاقتصادية أثراً عميقاً في المجتمع وتتسبب بمشكلات لا يمكن الخروج منها بسهولة، وربما تسببت بمضاعفات مجتمعية متراكمة تتحول مع مرور الوقت إلى مشكلات مستدامة يصعب التعامل معها أو معالجتها.

وقد تتسبب بعض السياسات الاقتصادية، المنبثقة عن آلية معالجة الأزمات مزيداً من التداعيات المجتمعية، فتتسبب في ارتفاع تكاليف المعيشة، وفقدان الوظائف، وزيادة في شريحة الفقراء التي تسعى الحكومات جاهدة لتقليصها من خلال التنمية الاقتصادية والسياسات المحفزة على الإنتاج وزيادة الدخل.
فمما لا شك فيه أن الأزمات العالمية تمثل عبء اقتصادي كبير لأي مجتمع متمثلة في حدوث انكماش اقتصادي وحالة من الركود وتقلص عجلة الإنتاج وانخفاض مؤشرات الاستثمارات وانخفاض القوة الشرائية.

فجاءت جائحة كورونا التي تعتبرمن الأزمات الصحية الطارئة إلا أن تأثيرها الاقتصادي على العالم تجاوز أثرها الصحي بأضعاف مضاعفة. فبرغم حجم الكارثة الصحي وحجم التغطيات الإعلامية والتقارير المحذرة، الا ان تاثيرها الاقتصادي كان اكبر من تعطيل الأعمال وانقطاع سلاسل الإمداد وفقدان الوظائف والتأثير السلبي على الاقتصاد العالمي ما تسبب في أزمة اقتصادية عالمية، وأثر مجتمعي بليغ جعلت بعض المتضررين "ينادون بالموت من فيروس كوفيد 19 ولا الموت جوعاً".

حتى ان بعض اقتصادات الدول النفطية التي تعتبر ضمن الدول الغنية كانت ضمن الاقتصادات الأكثر تأثراً وانكشافاً على الأزمة، خاصة بعد انهيار أسعار النفط، وانخفاض الدخل حتى أن بعض التقارير الإعلامية تحدثت عن إمكانية عجز إحدى الدول الخليجية عن دفع الرواتب بسبب انخفاض الدخل وعدم وجود احتياطات مالية.

وبالرغم من تأثر جميع الاقتصادات العالمية بالجائحة، إلا أن الأثر كان أكبر على الدول الفقيرة، التي عانت من تداعيات كورونا الاقتصادية المباشرة عليها، والتداعيات المرتبطة بالمساعدات العالمية والإمدادات الإنسانية التي تصلها من الدول الغنية.

أعتقد أن أكثر ما يستوجب دراسته وتحليله في قرارات الأزمات المالية الناتجة أثر تداعياتها على المجتمع؛ تكلفة المعيشة، وشريحة الفقراء ومحدودي الدخل قد لا يتسنى للماليين ومتبني السياسات ملاحظتها حين اتخاذ قراراتهم المالية، إلا أنها أكثر وضوحاً للمسئوليين الذين يرون أن حياة المجتمع ومعيشته أولوية لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها في قياس أثر السياسات الاقتصادية عموماً.

وهو ما يستوجب تدخل الدولة بحكمة لمحاولة انعاش الاقتصاد مرة أخرى وتشجيع عجلة الإنتاج والحفاظ على القوة الشرائية والطلب الكلي للأفراد وذلك باستخدام أدوات السياسات المالية والنقدية المختلفة حيث أنها تلعب دور رئيسي في الحفاظ على المستوى العام للأسعار دون تقلبات وتخفيض معدلات التضخم وتشجيع حركة الاستثمار داخل البلاد والحفاظ على

الطلب الكلي داخل المجتمع وهذا هو الهدف الأسمى الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية خاصة في وقت الازمات كما تركز الدراسة على أزمة (فيروس كورونا في جمهورية مصر العربية) وأثر استخدام هذه السياسات على الازمة اقتصاديا ومحاولة الوصول للاستخدام الأمثل بهذه الادوات لاحتواء الأزمة اقتصاديا واستمرار حركة الاستثمار والانتاج والحفاظ على القوة الشرائية والعمل على وقف زيادة معدلات التضخم.

هدف البحث

–الاستفادة من الأزمات الإقتصادية العالمية السابقة وذلك من خلال عرض لبعض الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة وأثارها والخروج منها الى بر الامان.

– التعرف على أدوات السياسة النقدية والمالية واستخدماتها.

–تحليل الاجراءات من السياسات المالية والنقدية المستخدمة باستخدام المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

– الوصول للاستخدام الأمثل للأدوات السياسة النقدية والمالية لاحتوءا الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة فيروس كورونا في مصر من خلال سيناروهات استمرار الأزمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في احتواء الأضرار التي قد تتسبب نتيجة الأزمات الأقتصادية العالمية(أزمة فيروس كورونا) وذلك من خلال الأستخدام الأمثل للأدوات السياسة النقدية سعر الفائدة وسعر الائتمان وغيرها من أدوات السياسة النقدية بما يحقق الحفاظ على المستوى العام للأسعار والحفاظ على حركة الانتاج والاستثمارات وبالتالي الحفاظ على إيرادات الدولة الناتجة عن استمرار حركة الانتاج والاستثماروكذا استخدام أدوات السياسة المالية المختلفة للحفاظ على القوة الشرائية والطلب الكلي.

مشكلة البحث

تعتبر السياسات النقدية أحد مكونات السياسات الاقتصادية الكلية للدولة عن طريق البنوك المركزية في تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم والحفاظ على سعر الصرف والتأثير في عرض النقود كما تلعب السياسات المالية دور رئيسي في الاستهلاك والطلب الكلي والتحكم في الأدخار وبالتالي فإن مشكلة البحث تمثلت في الإجابة عن السؤال الرئيسي الأتي:

هل تساهم السياسات النقدية والمالية في احتواء الأزمات الأقتصادية ؟؟؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

–ما هومدى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الدول المختلفة وخاصة مصر؟؟

–ما هو أثر (أزمة كورونا)على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري؟؟

–ما هي السياسات النقدية وأدواتها وما هي وظائفها؟؟

–ما هي السياسات المالية وتأثيرها على المجتمع؟؟

–تحليل أثر استخدام أدوات السياسة النقدية والسياسات المالية على مستوى العام للاسعارومعدلات التضخم وحركة الاعمال والنمو؟؟

حدود البحث

1-الحدود الجغرافية جمهورية مصر العربية

2-الحدود الزمنية ما قبل أزمة كورونا مارس 2020 وفي الفترة ما بعد أزمة كورونا.

منهج البحث

ومن أجل الوصول إلى الأهداف السابقة يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمؤشرات الاقتصادية المختلفة في وصف الازمات الاقتصاية السابقة وتحليل أزمة كورونا الحالية وتحليل أثر استخدام السياسات المالية والنقدية باستخدام المؤشرات الاقتصادية المختلفة لمعرفة الايجابيات والسلبيات والوصول للاستخدام الأمثل لهذه السياسات لاحتواء الأزمات الاقتصادية.

محتويات الدراسة

-**الفصل الأول**: عرض لبعض الأزمات الأقتصادية العالمية ومنها الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وأثارهم

*المبحث الأول: توضيحات مفاهيم ذات الصلة عن الأزمات

*المبحث الثاني:بعض أشكال الأزمات العالمية وتطورها وأثارها المختلفة

(الكساد الكبير-الأزمة الأسيوية في التسعينات-الأزمة المالية العالمية2008)

*المبحث الثالث:أراء حول تلك الأزمات ما الذي يجمع بين تلك الأزمات وكيفية الاستفادة منهم

-**الفصل الثاني**:الأثار المختلفة لجائحة كورونا(كوفيد19) على مختلف الدول وخاصة مصر

*المبحث الأول:تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

*المبحث الثاني:تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري

-**الفصل الثالث** : الاجراءات المختلفة من السياسات النقدية والمالية لإحتواء جائحة كورونا في مصر

*المبحث الاول:مفاهيم أساسية عن السياسات النقدية وأدواتها المختلفة والسياسات المالية وأنواعها.

*المبحث الثاني:الاجراءات المختلفة من السياسات النقدية والمالية لاحتواء أزمة كورونا(كوفيد19)في مصر.

*المبحث الثالث:أثار استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية من خلال المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

-**الفصل الرابع**:السيناريوهات المحتملة لأزمة كورونا والتوصيات لاحتواء هذه الأزمة

*المبحث الأول : السيناريو الأول وهو "سيناريو التعافي السريع" من فيروس كورونا

*المبحث الثاني: السيناريو الثاني وهو "سيناريو التعافي الوسطي"من فيروس كورونا

*المبحث الثالث: السيناريو الثالث وهو "سيناريو استمرار فيروس كورونا او مشتقاته في الأجل الطويل"

موضوع البحث

الفصل الأول: عرض لبعض الأزمات الأقتصادية العالمية والأزمة الاقتصادية 2008

المبحث الأول: توضيحات لبعض المفاهيم ذات الصلة عن الأزمات

مصطلح الأزمة له عدة مرادفات في اللغات الأخرى نذكر منها الكلمة الإنجليزية(crisis) والكلمة الفرنسية((crise أما مصطلح الأزمة المالية العالمية فيعني بالإنجليزية(Worldwide Financial Crisis)بينما يعني مصطلح أزمة اقتصادية(Economic Crisis)ويمكن أن نفسر كلمة أزمة على أنها ظاهرة سيئة غير مرغوب فيها,تتسبب في احداث سلسلة من الاحوال او الظواهر السيئة الأخرى

(مجدي الاسيوطي,1998,ص177و178معجم المصطلحات المصرفية والمالية,القاهرة)

بينما تعرف الأزمات المالية حالة من الاضطراب أو التوتر المالي يفضي الى تعرف المتعاملين في الاسواق المالية الى مشكلات سيولة وتعسر ,مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الاوضاع وقد تأخذ الازمة المالية شكل أزمة مديونية أوأزمة مصرفية (د/جودة عبدالخالق,يناير2009,ص117)

المبحث الثاني:بعض أشكال الأزمات العالمية وتطورها وأثارها المختلفة

(الكساد الكبير–الأزمة الأسيوية في التسعينات–الأزمة المالية العالمية2008)

بدأت الأزمة الاقتصادية منذ بدء الخليقة وإن اختلفت أشكال الأزمة لما عليه الأن ولعل من أبرزها في مصرالأزمة الأقتصادية التي تعامل معها سيدنا يوسف عليه السلام بمنتهى الحكمة وخرج البلاد من هذه الأزمة دون أن يعرضها للانهيار والدمار

أما في العصر الحديث

أزمة الكساد الكبير في الثلاثنيات والأزمة الأسيوية في التسعينات والأزمة العالمية الأقتصادية في2008

أزمة الكساد الكبير

كان الكساد الكبير ذو انتشار واسع في العالم نشأ في الويلات المتحدة مع في بداية انهيار سوق الأسهم في عام 1929م والمعروف بالثلاثاء الأسود وقد امتدت حالة الكساد في الويلات المتحدة حتى بداية الحرب العالمية الثانية والتي قامت في عام 1939م وكان لها تأثير كبير على معظم الدول سواء كانت غنية أوفقيرة

–انخفضت التجارة الدولية من حوالي النصف الى الثلثان تقريبا.

–انخفضت دخول الأفراد وبالتالي القوة الشرائية للافراد .

–تقلصت كثير من الأنشطة الهامة مثل الصناعات الثقيلة والتشييد والبناء.

–عانت البلدان الزراعية من انخفاض اسعار المحاصيل الى حوالي60% تقريبا.

وكان من اهم أسباب الأزمة الأقتصادية هي:

* الانهيارات البنكية واسعة النطاق.

*التراجع الحاد في أسواق الأسهم .

*المديونيات المفرطة.

وهو ما أدى الى الانكماش والكساد من الويلات المتحدة ليمتد وينتقل الى معظم دول العالم.

الأزمة الأسيوية في التسعينات –أكتوبر1997م

موطنها دول جنوب شرق أسيا المعروفة بالنمور الأسيوية وموضعها سوق الأوراق المالية أو البورصة الأسيوية التي امتدت بأثارها المدمرة الى بورصات العالم الكبرى

–انخفاضات حادة وخطيرة في قيم عملات الدول المتضررة.

–ثم بانخفاضات حادة وخطيرة في أسعار الأوراق المالية المتداولة في البورصات المعينة.

–وهوما تسبب هذه الأزمة في خروج مفاجىء لرؤوس الأموال من داخل الدول المتضررة الى خارجها بعد بيع أنصبة أصحابها من الأوراق المالية بشكل جماعي مما تسبب في إحداث خلل في توازنات سوق الأوراق المالية.

– مما تسبب في إحداث أضرار جسيمة بشركات الإنتاج والأستثمار.

– ومنها الى ضعف معدلات التشغيل ومنها الى ضعف الطلب الكلي والاضرار المتلحقة على اقتصاد الدول والأفراد.

ولكن ذلك استطاعت الدول المتضررة يدها على نقطة الخطر

(وهي هروب رؤوس الأموال الى خارج البلاد فكانت هذه هي نقطة الحل)

حيث اتخذت إجراءات صارمة لإيقاف عملية تدفق مزيد من رؤوس الأموال وتركيز استغلالها في استثمارات محلية مما ساعد على زيادة الاستثمارات وانتعاش الأسواق المحلية مرة أخرى.

واستطاعت الدول المتضررة وخاصة النمور الأسيوية أن تستعيد توازنها الاقتصادي وتحويل عجوزات موازين مدفوعاتها الى فوائض في خلال عام واحد من بداية حدوث الأزمة مثل ماليزيا وكوريا وتايلاند.

الأزمة المالية العالمية –سبتمبر2008

في منتصف شهر سبتمبر 2008 شهد العالم أزمة مالية غير مسبوقة وترجع نشأتها في الويلات المتحدة الأميريكية .

فعندما نشطت البنوك في منح القروض العقارية لتمتد أقساطها الى 20 أو 30سنة لأمريكيين ذات الدخل المحدود الذين قد لا يتمتع البعض منهم بتصنيف ائتماني جيد أي أنهم قد لا يكونون مؤهلين كفاية للحصول على قروض .

هذه القروض البنكية اعتمدت على الرهن العقاري وهي الطريقة الشائعة لشراء العقارات في الويلات المتحدة الأمريكية أي أن الأشخاص يرهنون عقارتهم للبنوك

والبنوك بدورها قامت ببيع هذه القروض العقارية لجهات أخرى مثل المصارف الاستثمارية الى أن ارتفعت أسعار الفائدة على القروض وعجز العديد من الأميركيين عن السداد .

–فتأثرت البنوك نتيجة انهيار القروض والعقارات ولم تستطع دفع ما عليها للمصارف الاستثمارية .

– انهارت بذلك الأوراق المالية التي كانت مبنية على الرهون العقارية ليس ذلك فقط بل زادت المشكلة والأزمة حيث كانت البنوك مقترضة من بعضها الأخر.

– وازداد الانهيار أكثر وأكثر عندما لجأت البنوك للأقتراض من بنوك في دول أخرى.

لم يفقد الأشخاص بيوتهم فحسب بل فقدوا وظائفهم وانتحر أكثر من 10 الأف شخص في أمريكا وكندا وأوربا بسبب الأزمة المالية

-حاول البنك المركزي الأمريكي انعاش البنوك فدفع مليارات الدولارات للبنوك وخفض أسعار الفائدة الا أن هذه الاجراءات لم تسعف الجميع.

أبرز المؤسسات الذي ارتبط اسمه بالأزمة المالية هو بنك Lehman Brothers كان من أوائل المؤسسات الذي أغلقت أبوابها وسرعان ما انتقلت العدوى لأسولق المال الأمريكية لتنهار في سبتمبر 2008 .

-أما بالنسبة لمعظم أسواق أوربا وأسيا والدول العربية فلم تسلم من عدوى الأزمة فتكبدت خسائر في أسواقها وعقارتها واقتصادها فبانهيار أكبر الدول في العالم انهارت اقتصادات أخرى.

*ولم يسلم الاقتصاد المصري من أثار وتداعيات هذه الأزمة ولعل من أبرزها

1-انخفاض إيرادات السياحة بسبب ضعف الطلب على تلك الخدمة الاسترتيجية في مصر نتيجة الأزمة المالية العالمية

2-انخفاض إيرادات قناة السويس بحوالي(12%-15%)لتقلص حركة التجارة العالمية تأثرا بالأزمة المالية

3-انخفاض إيرادات قطاع البترول نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية له .

(وبالرغم من ذلك كانت هناك ايجابية في هذا الانخفاض وهو انخفاض تكلفة الواردات البترولية من السولار والبوتاجاز وانخفاض قيمة المشتريات من البترول الخام الاجنبي)

4-انخفاض معدل مؤشر البورصة متأثرا بالانخفاض في مؤشرات البورصة العالمية وهو ما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية

5-تأثر الشركات الصناعية المرتبطة بالتصدير وتقلص ما تعقده من صفقات تصديرية وتعرض كثير منها لمخاطر الافلاس

***المبحث الثالث:أراء حول تلك الأزمات ما الذي يجمع بين تلك الأزمات وكيفية الاستفادة منها**

وجدير بالذكر أن تلك الأزمة المالية العالمية قد أثارت عدة تساؤلات تتركز أهمها في علاقة هذه الأزمة بطبيعة النظام الرأسمالي ويمكن ايجاز ما قيل في ذلك الصدد من خلال ثلاث أراء

الرأي الأول

ترى أن القطاع الخاص هو المتحكم في مجالات الانتاج والتوزيع وتوضح أن الأزمات المالية العالمية السابقة عام1929 و1936و1997م كانت أزمات غير مسبوقة واستطاعت النظم الراسمالية تجاوزها ولعل من أشهرها أزمة 1997م التي شملت دول أسيا وامريكا الجنوبية والمكسيك حيث لم يمر عام واحد حتى استعاد الاقتصاد العالمي عافيته مرة أخرى وترى أصحاب الرأي هؤلاء أن الأزمات المالية الدورية جزء أساسي من النظام الراسمالي الحر وانها تحدث وتتعافى بشكل طبيعي.

الرأي الثاني

ترى أن السوق المنفردة التي تقوم على جهاز القطاع الخاص وتحركها جهاز الأسعار(لكن بدون تدخل الدولة)كفيلة بان تحقق افضل النتائج للنشاط الاقتصادي فاليد الخفية للسوق الحر كفيله بان تحقق مصلحة الاقتصاد وان تصلح مكامن العيوب والخطأ فيه.

الرأي الثالث

تتفق مع سابقتها حول أهمية السوق الا انها ترى هناك العديد من العوامل والأسباب التي قد تحد من قدرة السوق اذا ما تركت حرة ,خاصة تلك النتائج المرتبطة بعدالة التوزيع مما يوجب تدخل الدولة.

(صلاح الدين السيسي,2008,ص281-289)

ويرى الباحث الرأي الثالث هو الأصوب والأكثر لتحقيق العدالة والحفاظ على الاقتصاد من الانهيارات المالية والاقتصادية الكبيرة.

ما الذي يجمع بين كل تلك الأزمات وكيفية الاستفادة منها

1- أول هذه العوامل المشتركة هي امتداد وتأثير هذه الأزمات على معظم دول العالم لان العالم أصبح قرية صغيرة في ظل التوسع في حركة التجارة الدولية وأسواق المال المتعددة التى تحتوى على رؤوس اموال من دول مختلفة

وهو ما يجب ادراكه عند بداية نشأة أي أزمة خارجية وقياس مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني .

2- الافراط في الاقتراض في أنشطة الأجهزة المصرفية واقراض افراد بغض النظر عن سجلهم الائتماني او قدرتهم على الدفع من عدمه وعدم اخذ الضمانات اللازمة وعدم توافر الشفافية المطلوبة فبحدوث أي هزات أو كوارث او ارتفاع مثلا لاسعار الفائدة تتحول تلك الاجراءات الى أزمات مالية واقتصادية كبيرة سرعان ما تنتقل الى كثير من دول العالم.

3- عدم الاعتماد على اسواق وطنية واقليمية مشتركة في الدول النامية تكون حصن الدول النامية من التعرض للانهيارمع تلك الازمات العامية هي بالدرجة الاولى تأثر تبعية للاقتصاد الغربي وليس تأثر من منشأ.

*وهو ما يلزم على الاقتصاد الوطني الدخول في شراكة مع دول افريقيا مثلا في استثمارات وصناعات متعددة

*تكوين تكتلات صناعية وتجارية مع الدول العربية مثل السوق الغربية المشتركة بعيدة عن الدول الكبرى التي قد تؤدى الى سهولة انتقال وانتشار الأثار السلبية للأزمات العالمية التى قد تحدث لاي سبب من الاسباب

الفصل الثاني:الأثار المختلفة لجائحة كورونا(كوفيد19) على مختلف الدول وخاصة مصر

*المبحث الأول:تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي

تمثل الازمات العالمية أثار سلبية الباهظة على الاقتصاد العالمي والوطني والحركة التجارية والركود العام حول العالم وما نعيشه الان حول ازمة انتشار فيروس كورونا وتداعياته خير دليل حيث أصبح تأثيرها الاقتصادي على العالم تجاوز أثرها الصحي بأضعاف مضاعفة.

فبرغم حجم الكارثة الصحي الى حجم كوارثها المالية والاقتصادية كان اكبر من تعطيل الأعمال وانقطاع سلاسل الإمداد مما أثر تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد العالمي مما تسبب في أزمة مالية واقتصادية عالمية جديدة

تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والشركات كانت ثقيلة وباهظة

بلغ عدد الاصابات بوباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي بدأ في الصين أكثر من 100 مليون شخص حتى الآن، وعصفت آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بكافة قطاعات الأعمال و الشركات في أنحاء العالم

وفي تحليل للاقتصاد العالمي نقدم مجموعة من الحقائق التي تساعد في فهم التأثير الاقتصادي للوباء حتى الآن.

- تضرر الأسهم العالمية

يمكن للتحولات الكبيرة في أسواق الأسهم، حيث يتم شراء وبيع أسهم الشركات، أن تؤثر على العديد من الاستثمارات، خاصة في المعاشات التقاعدية أو حسابات التوفير الفردية وحقق مؤشرا داو جونز مؤخرا أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ عام 1987

ويخشى المستثمرون من أن يؤدي تفشي وباء كورونا إلى تدمير النمو الاقتصادي، وألا تكون الإجراءات الحكومية كافية لوقف التراجع

*واستجابة لهذا الوضع قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض أسعار الفائدة

ومن المفترض أن تؤدي هذه الخطوة نظريا إلى تقليل تكلفة الاقتراض، وبالتالي تشجيع الإنفاق، ثم تعزيزحالة الاقتصاد

كما شهدت الأسواق العالمية تعافيا بعد أن أقر مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون المساعدات المالية لمواجهة وباء كورونا بقيمة 2 تريليون دولار لمساعدة العمال والشركات

لكن مع هذا حذر بعض المحللين من أن الأسواق قد تشهد تقلبا إلى أن يتم احتواء الوباء

ووصل عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانة البطالة إلى مستوى قياسي في الولايات المتحدة، مما يشير إلى نهاية عقد من التوسع لأكبر اقتصاد في العالم .

- قطاع السفر بين الأكثر تضررا

*تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة، مع تراجع حركة الطائرات، وخفضت شركات الطيران الرحلات الجوية، وألغى المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات

*كما فرضت الحكومات حول العالم قيودا على السفر في محاولة لاحتواء الوباء

وحظر الاتحاد الأوروبي دخول المسافرين القادمين من خارج دول الاتحاد لمدة 30 يوما في خطوة غير مسبوقة لإغلاق حدوده بسبب وباء كورونا

وفي الولايات المتحدة، منعت إدارة الرئيس دونالد ترامب دخول المسافرين القادمين من المطارات الأوروبية إلى الأراضي الأمريكية

*كما أعرب خبراء صناعة السفر في بريطانيا عن مخاوفهم بشأن عدم استقبال السياح الصينيي

فخلال 12 شهرا انتهت في سبتمبر/ أيلول الماضي، زار بريطانيا حوالي 415 ألف صيني وفقا لموقع Visit Britain

وينفق المسافرون الصينيون ثلاثة أضعاف ما ينفقه أي زائر أو سائح آخر في بريطانيا، بمتوسط 1680 جنية استرليني في كل زيارة

-تخزين المواد الغذائية

وبعيدا عن التراجع، سجلت المتاجر، وخدمات التوصيل عبر الإنترنت نموا كبيرا في الطلب، مع اتجاه المستهلكين إلى تخزين السلع، وخصوصاً ورق التواليت والأرز وعصير البرتقال مع استمرار التحذير من امتداد مدة العزل المنزلي وتنامي انتشار الوباء.

تأثير الإغلاق واضح

من أجل وقف انتشار وباء كورونا المستجد، بدأت العديد من دول العالم اتخاذ تدابير صارمة للغاية. تم فرض حظر وإغلاق صارم على البلدان والعواصم، ما أدى إلى توقف تام لعمالقة الإنتاج الصناعي

-ونتيجة لتراجع الحركة سجلت وكالة الفضاء الأوروبية انخفاضا كبيرا في نسبة التلوث في السماء الأوروبية

-تباطؤ المصانع في الصين

*في الصين، حيث ظهر وباء كورونا المستجد كوفيد-19 لأول مرة، انخفض الإنتاج الصناعي والمبيعات والاستثمار في أول شهرين من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019

وتستحوذ الصين على ثلث التصنيع على مستوى العالم، وهي أكبر مُصدر للسلع في العالم.

*وأثرت الإجراءات الصارمة على سلسلة التوريد للشركات الكبرى مثل الشركة المصنعة للمعدات JCBوالشركة المصنعة للمعدات الصناعية شركة إنتاج السيارات

*وشهدت المتاجر وشركات بيع السيارات انخفاضا واضحا في الطلب

على سبيل المثال، انخفضت مبيعات السيارات الصينية بنسبة 86 في المائة في فبراير/شباط.، واتجهت شركات مثل تسلا أو جيلي، لبيع السيارات الآن عبر الإنترنت حيث يبتعد العملاء عن صالات العرض

حتى الاستثمارات "الأكثر أمانا" تأثرت

*عندما تحدث أزمة، يختار المستثمرون في الغالب استثمارات أقل مخاطرة. ويعتبر الذهب تقليديا "ملاذا آمنا" للاستثمار في أوقات الشك والاضطرابات

ولكن حتى سعر الذهب تراجع لفترة وجيزة في مارس/آذار، وخشي المستثمرون من الركود العالمي

*وبالمثل، تراجع النفط إلى أسعار لم تشهدها الأسواق منذ يونيو/حزيران 2001

ويخشى المستثمرون من أن الانتشار اللامحدود للوباء سيضرب الاقتصاد العالمي والطلب على النفط

وكانت أسعار النفط تعاني بالفعل بسبب الخلاف بين منظمة أوبك وروسيا. وتسبب الوباء في انخفاض جديد للأسعار.

تراجع ملحوظ في النمو

إذا كان الاقتصاد ينمو، فهذا يعني بشكل عام، المزيد من الثروة والمزيد من الوظائف الجديدة

يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مراقبة النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، أو قيمة السلع والخدمات المنتجة، عادة خلال ثلاثة أشهر أو سنة

وهناك تحذيرات من أن الاقتصاد العالمي سيعاني من أكبر تراجع في النمو منذ الأزمة المالية عام 2009، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

وتوقعت المؤسسة البحثية نموا بنسبة 2.4 فقط فقط في 2020، منخفضة من 2.9 في المائة في نوفمبر/كانون الثاني وقالت أيضا إن تفشي المرض "لفترة أطول وأكثر كثافة"، يمكن أن يخفض النمو العالمي إلى 1.5 في المائة في عام 2020 نتيجة تعليق المصانع نشاطها وبقاء العمال في المنزل في محاولة لاحتواء الفيروس.

*تقرير B.B.C News) لورا جونز – ديفيد برون – دانيال بالمبود)عن تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي .

*المبحث الثاني:تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الثلاثاء2020/11/3 دراسة حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وأسعار الصرف والفائدة على الجنيه المصري، وكذلك على التجارة الخارجية بما فيها الواردات والصادرات السلعية غير البترولية.

ومن بيانات الآثار الجائحة على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال تَعَقُّب حركة مؤشرات الإنتاج الكلي والرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية ، فضلاً عن تتبع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي لخمسة قطاعات إنتاجية رئيسية وهي: الأسمنت، وحديد التسليح، والسكك الحديدية، وقناة السويس، والسياحة، وكذلك صافي الإحتياطات كمؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأخيراً التأثير على أداء البورصة.

هذا ويشير البيان إلى التطورات الحالية التي شهدتها أهم تلك المؤشرات عقب انحسار ذروة المرض، وذلك وفقاً لأحدث بيانات رسمية متاحة

–هذا وقد شهدت الفترة من بداية الجائحة وحتى الأسبوع الثالث تقريباً من شهر يونيو 2020 نمواً في معدل حدوث الإصابات المؤكدة.

–في حين شهد الأسبوع الأخير من يونيو 2020 انتهاء مرحلة التوسع الوبائي وبداية انحسار الأزمة مع اتجاه معدل حدوث الإصابات المؤكدة نحو الانخفاض، وقد بلغ تقدير معدل النمو اليومي للإصابات المؤكدة بكوفيد–19، قبل ذروة الجائحة نحو 5.3% يوماً، وفترة المضاعفة قبل الذروة بلغت 13.2 يوماً، وبعد تجاوز الذروة حتى الآن نحو –3.0%، كما بلغ تقدير فترة النصف – والتي تقيس عدد الأيام التي ينخفض فيها المعدل التراكمي للإصابات المؤكدة بالفيروس بمقدار النصف – حوالي 22.9 يوماً.

تناولت الدراسة أثر فيروس كورونا على:–

1– الناتج المحلي الإجمالي

انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من 2020/2019 بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن مثيله عام 2019/2018، حيث سجل 5% في 2020/2019 مقابل 5.6% عام 2018/ 2019

2– الرقم القياسي لأسعار المنتجين والمستهلكين

شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهورا مستمرا خلال الفترة فبراير–أبريل 2020 مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ 18.8 % في نهاية الفترة. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب 4.5 % و67.7 % و8.1 %، على التوالي.

ويُلاحظ أن تأثير كوفيد-19 على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين محدود إذا ما قورن بأثر الجائحة على معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين.

3- أسعار الصرف

شهد الجنيه المصري انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو 2020 بلغ نحو 1.8% من قيمته، وذلك تزامنا مع تراجع التدفقات الدولارية نتيجة لعدة أسباب منها على سبيل المثال انخفاض الصادرات السلعية بمعدل 39.4 % في نفس الفترة، وقد تفاقم الأثر السلبي على قيمة الجنيه جراء تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ بانتشار الفيروس والانخفاض الكبير في أعداد السائحين والليالي السياحية مع إغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية...الخ، مما ساهم في تراجع إيرادات مصر من النقد الأجنبي.

4- قناة السويس

انخفضت إيرادات قناة السويس بالدولار الأمريكي إبتداءً من أبريل 2020 مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و2019 نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة. بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدنى مستوي (-7.5%) في شهر مايو 2020 مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (4.5% و 6.0%) على التوالي.

ويمكن تحديد التأثير الحقيقي للجائحة على قطاع قناة السويس بالنظر للتغير في الحمولات الصافية وعدد السفن العابرة للقناة قبل وبعد فبراير 2020، حيث انخفضت الحمولات من 101.8 مليون طن إلى 84.2 مليون طن، وانخفضت أعداد السفن من 1731 إلى 1381 سفينة خلال الفترة أبريل-يونيو 2020

5- قطاع السياحة والسكك الحديدية

لحق ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من 0.9 مليون سائح في فبراير 2020 إلى ما يقرب من الصفر في إبريل 2020 بنسبة انخفاض 100%.

أما قطاع السكك الحديدية فقد إنخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة 55.7% خلال الفترة من فبراير-أبريل 2020

6- صافي الاحتياطي

انخفض صافي الاحتياطات الدولية بقيمة 9.5 مليار دولار خلال الفترة من فبراير-مايو 2020

تراجع صافي الاحتياطيات الدولية الشهري مع تفشي الجائحة في مصر حيث بلغت معدلات الانخفاض الشهرية حوالي 11.9%، 7.7% في مارس وأبريل 2020، قبل أن ينخفض ذلك المعدل إلى 2.8% في مايو 2020

7- التجارة الخارجية

شهد معدل التغير السنوي للواردات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) أقصى انخفاض له منذ يناير 2019 في أشهر فبراير وأبريل ومايو 2020 بمعدلات تصل إلى 25.5% و35.0% و35.8% على التوالي.

بينما تراجع معدل التغير السنوي للصادرات السلعية غير البترولية (بالدولار الأمريكي) بمعدل 19.9% و36.0% في أبريل ومايو 2020 على التوالي.

8- البورصة المصرية

انخفض مؤشر البورصة المصرية انخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري مارس ومايو حيث أغلق عند 9593.9 و10220.1 نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير 2019

ومن الجدير بالذكر عدم تأثير الجائحة على قيمة وحجم التداول وحجم العمليات في البورصة المصرية حتى شهر أبريل 2020، والذي شهد تحسناً ملحوظاً في أداء البورصة مقارنة بالشهر المناظر في عام 2019 نتيجة للحزم التحفيزية التي قدمتها الحكومة.

-وفي سياق متصل يلاحظ أن العديد من المؤشرات التي شهدت تراجعاً خلال فترة الذروة، قد شهدت بعض التغيرات في ظل انحسار الأزمة في مصر، حيث تراجع الانخفاض في معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين ليسجل -15.2% - ارتفاعا بمقدار 3.6 نقطة مئوية- في شهر مايو 2020.

كما شهدت الفترة مايو-أغسطس 2020 ارتفاعاً طفيفا في قيمة الجنيه بمعدل 0.2%، كما ارتفع معدل التغير الشهري لإيرادات قناة السويس بشكل ملحوظ في يوليو 2020 بنسبة 8.7%.

أما قطاع السكك الحديدية فقد شهد تحسن ملموساً في قيمة الإيرادات الحقيقية بنسبة 96.9% خلال الفترة من إبريل-يوليو 2020

-كما ارتفعت ايضاً معدلات التغير الشهرية لصافي الاحتياطيات الدولية خلال شهري يونيو-يوليو 2020 بمعدل 6.1% و0.3%، على التوالي.

هذا وقد شهد مؤشر البورصة المصرية الرئيسي تحسناً بمعدل 5.3% في شهر يونيو الماضي.

-الفصل الثالث :الاجراءات المختلفة من السياسات النقدية والمالية لإحتواء جائحة كورونا في مصر

***المبحث الاول:مفاهيم أساسية عن السياسات النقدية وأدواتها المختلفة والسياسات المالية وأنواعها.**

أولا السياسات النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم)في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي للتحقيق أهداف اقتصادية معينة,خلال فترة زمنية معينة"

والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة ,وتبنى السياسة التقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي لأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية .

(أ.د/عبدالمطلب عبدالحميد ,2013,السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي)

أهداف السياسة النقدية

-يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية والبنوك المركزية في غالبية الدول سواء المتقدمة أو النامية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

-الحفاظ على استقرار العملة المحلية في مقابل العملات الاجنبية.

-تكوين حجم احتياطي من النقد الاجنبي الأمن .

-تحقيق معدلات مرتفعة من نمو الناتج القومي باستخدام سياسات من شأنها تحفيز النشاط التجاري وجذب الاستثمارات من خلال توجيه الإئتمان المصرفي للمشروعات الإنتاجية.

أدوات السياسة النقدية

تختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة من دولة لأخرى ومن وقت لأخر في نفس الدولة تبعا للظروف الاقتصادية وكفاءة الجهاز المركزي وقدرة الدولة على اسنخدام تلك الدولة ومدى قبول المجتمع لها ومن ضمن هذه الأدوات ما يلي:

1-أسعار الفائدة الدائنة والمدينة

*أسعار الفائدة الدائنة:هي تلك الأسعار التي تمنحها البنوك على ودائع العملاء لديها.

*أسعار الفائدة المدينة:هي تلك الأسعار التي يحصل عليها البنوك من العملاء في مقابل منح القروض.

وهي وسيلة رئيسية يقوم بها البنك المركزي فمثلا

- في حالات الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة المدينة مما يشجع الأفراد وقطاع الاعمال العام والخاص والمستثمرون على الاقترا فيعمل على زيادة الاستثمار والانتاج والخروج من حالة الكساد.

- بينما في حالة التضخم يلجأ البنك المركزي الى رفع أسعار الفائدة الدائنة لتشجيع المودعين على زيادة حجم ودائعهم ومن ثم سحب المعروض النقدي من السوق لخفض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تراجع الطلب الكلي وما يتبعه من انخفاض الأسعار.

2- نسبة الاحتياطي القانوني

وهي نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية تقوم بالاحتفاظ بها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي.

ومن خلال نسبة الاحتياطي القانوني يتحكم البنك المركزي في التاثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان .

-فيتم رفع تلك النسبة في اوقات التضخم لتقليل السيولة لدى البنوك وبالتالي تقلل من منح الائتمان لدى البنوك.

- وتقوم بخفض هذه النسبة في حالات الكساد لزيادة قدرة البنك في منح الائتمان والعمل على الخروج من حالة الكساد.

3-سعر الخصم

هو ذلك السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند إعادة خصمه للأوراق التجارية أو مقابل منح تلك البنوك قروض وسلفيات مضمونه بتلك الأوراق فتمثل وسيلة مهمة لدى البنك المركزي في القيام بدورها كمقرض أخير وخاصة في وقت الأزمات فضلا عن تأثيرها على قدرة البنوك في منح الائتمان وذلك عن طريق رفع سعر الخصم في وقت التضخم وتخفيضه في وقت الكساد.

4-عمليات السوق المفتوحة

وهو قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنوك التجارية(سندات وأذون الخزانة)وكذلك العملات الأجنبية وذلك بهدف تغير حجم المعروض النقدي في الأسواق

فيقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية للبنوك التجارية في حالات التضخم وذلك لامتصاص الفائض من المعروض النقدي ومن ثم انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان

أما في حالات الكساد فيقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية التي في حوزة البنوك التجارية والتي تؤثر في زيادة المعروض النقدي لتلك البنوك

5-السقوف والهوامش الإئتمانية

وهي قيام البنك المركزي بتحديد حد أقصى لحجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك لنشاط أو قطاع معين خلال فترة معينة

وتهدف إلى عدم تركيز نشاط اقتصادي للبنوك بصفة عامة في نشاط بعينه او قطاع بعينه بحيث اذا ما تعرض النشاط أو القطاع إلى مشكلة ما فلا يؤدي الى انهيار القطاع المصرفي ككل أو البنك الذي قام بتركيز ائتمانه في نطاق محدد.

وهذه الأداة تضمن قيام البنك المركزي بتحديد حجم الائتمان الممنوح من البنوك في الاقتصاد القومي ومن ثم التحكم في كمية المعروض النقدي بصورة غير مباشرة.

6-نسبة السيولة المتاحة لدى البنوك

يقصد بها نسبةالأصول السائلة وشبه السائلة الى الالتزامات في البنوك وهي تمثل احد الادوات التي تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان لدى تلك البنوك . اذ يلزم البنك المركزي البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع في شكل أصول يسهل تسيلها وذلك لتجنب حدوث أزمة سيولة.

ومن ثم يقوم البنك المركزي برفع تلك النسبة في حالات الرواج وخفضها في حالات الكساد.

(د/حجازي عبدالحميد الجزار,د/علي فتحي البجلاتي,د/أحمد عاشور,تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية,سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 297-سبتمبر 2018)

ثانيا السياسة المالية

هي مجموعة من الأليات والأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف محددة وتتكون أدوات السياسة المالية من أدوات الإنفاق العام وأدوات الايرادات العامة

-**الانفاق العام أو النفقات العامة**:تشمل الانفاق على كافة السلع والخدمات التي تحتاجها الحكومة للقيام بأداء وظائفها المختلفة والانفاق على كل المرافق والخدمات العامة

ومن خلال تغير الانفاق الحكومي يتم تأثير في حجم الطلب الكلي وبالتالي في كل من حجم الناتج المحلي أو التوظف والمستوى العام للأسعار.

-**الإيردات العامة**:تشمل على جميع الايرادات التي تتحصل عليها الدولة وتستخدم بصفة رئيسية لتمويل نفقاتها وأبرزها الضرائب.

أهداف الدولة من خلال سياستها المالية

1-تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال على الانفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية ودعم بعض المشروعات الاستثمارية الهامة لعملية التنمية والانفاق على التنمية البشرية من أجل تحقيق التنمية الشاملة كما تستخدم أداة أساسية مثل تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لتحفيز الاستثمار

2-تخصيص وإعادة تخصيص الموارد وذلك باستخدام أداة الضرائب والدعم حيث يمكنها باستخدام هذه الادوات توجيه الموارد لاستخدمات معينة ذات فعالية كبيرة في تحقيق التنمية المستهدفة

3-الاستقرار السعري وذلك بالتفاعل بين السياسيتين المالية والنقدية

وبصفة عامة السياسة المالية قد تكون توسعية أو انكماشية

-**السياسة المالية التوسعية** تقوم الحكومة فيها بزيادة الانفاق العام أو تخفيض حجم الضرائب والرسوم المفروضة

-**السياسة المالية الانكماشية** تقوم الحكومة بتخفيض الانفاق العام وزيادة الايرادات الحكومية من الضرائب والرسوم لتخفيض العجز في الموازنة العامة

*ففي ظل حالة الركود أو الكساد الاقتصادي تركز اهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الاتفاع بمستوى الناتج المحلي ومعدل النمو فيه ولذا يتم تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومستوى التوظف وزيادة الناتج القومي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

*أما في حالة التضخم يتم تطبيق سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

(وبالتالي فإن السياسة المالية عموما ,والإنفاق العام على وجه الخصوص , ويمكن أن تحدث فرقا كبيرا في معالجة عدم المساواة وتحقيق العدالة ,خاصة أن الكفاءة والعدالة يجب أن يسيرا معا,جنبا الى جنب.وأصبح الإنفاق العام يلعب دورا أكبر عن ذي قبل في تعزيز النمو الاحتوائي والمستدام.لذلك ينظر اليه باعتباره اداة فعالة لتشجيع النمو الاحتوائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا سيما أثناء فترة الركود)

(أ/عبدالفتاح الجبالي,"الانفاق العام والعدالة الاجتماعية"كراسات استرتيجية,مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية,العدد-305المجلد الثامن والعشرون-أكتوبر 2019)

***المبحث الثاني:الاجراءات المختلفة من السياسات النقدية والمالية لاحتواء أزمة كورونا(كوفيد19).**

1-بتاريخ 2020/3/15خفض سعر الفائدة بواقع 300 نقطة أساس، ليصل إلى9.25% على الإيداع لليلة واحدة، و10.25% على الإقراض لليلة واحدة، و9.75% على سعر العملية الرئيسية، مقارنة بـ 12.25% على الإيداع، و13.25% على الإقراض.

*الهدف من الإجراء

توفير السيولة المصرفية وتخفيض تكلفة الاقراض لتحفيز النشاط الاقتصادي وتنشيط الاستهلاك والاستثمار المعتمد على الاقتراض المصرفي، ويدفع عجلة الإنتاج.

2- بتاريخ2020/3/15 زيادة حد الاعفاء الضريبي خلال موازنة العام المالي 2021/2020 من 8 الاف جنيه الى 15 ألف جنيه بالإضافة لحد الاعفاء الشخصي البالغ 7 الاف جنيه ليصبح اجمالي الإعفاءات 22 ألف جنيه كصافي للدخل السنوي.

*الهدف من الإجراء

التخفيف من الأعباء الضريبية وتحسين مستوى معيشة المواطن

3-بتاريخ 2020/3/17 إصدار بنكي مصر والأهلي شهادتـي "ابن مصر" و "الشهادة البلاتينية السنوية"- حيث تبلغ نسبة العائد للشهادة 15% سنوياً، طوال مدتها البالغة 12 شهراً على أن يصرف العائد شهرياً للشهادة التي تبدأ فئاتها من 1000 جنيه ومضاعفاته.

*الهدف من الإجراء

تحسين مستوى الودائع في القطاع المصرفي، كما يسهم ذلك في مساندة الفئات التي تعتمد على عائد هذه الشهادات في المعيشة.

4-بتاريخ 2020/3/19مد مهلة تقديم الإقرارات الضريبية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بعد انتهاء المدة القانونية المقررة لها في 31 مارس 2020، حتى 9 إبريل والغاء رسوم تقديم الإقرارات إلكترونياً

*الهدف من الإجراء

الحد من التزاحم على المأموريات، والتيسير على الممولين وأصحاب الأعمال، وتخفيف الأعباء المالية عليهم في هذه المرحلة.

4- بتاريخ 2020/3/21رفع سقف السحب الالكتروني باستخدام الهاتف المحمول إلى ما بين 30 ألف جنيه يومياً و100 ألف جنيه شهرياً للأشخاص الطبيعيين، ومن 40 ألف جنيه يومياً إلى 200 ألف جنيه شهريا للأشخاص الاعتباريين.

*الهدف من الإجراء

تحفيز استخدام الوسائل الإلكترونية للتعاملات المالية وتقليل التعامل بأوراق النقد.

5-بتاريخ 2020/3/22تأجيل أقساط القروض وكروت الائتمان لمدة 6 أشهر وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر، وإتاحة الحدود الإئتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

*الهدف من الإجراء

تمكين عملاء البنوك من التعامل بكروت الائتمان لفترات أطول والسحب من أي ماكينة بما يحد من التجمعات حول ماكينات البنك محل إصدار البطاقة. ويهدف الجزء الثاني من القرار الخاص بالمنشآت إلى تمويل رأس المال العامل و حل مشكلات السيولة اللازمة للتشغيل، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية على الأفراد والمؤسسات.

6- بتاريخ2020/3/22 تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة فيروس كورونا المستجد

*الهدف من الإجراء

مواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد.

7- بتاريخ 2020/3/29وضع حد مؤقت لعمليات السحب والإيداع في البنوك وأجهزة الصراف الآلي، الحد اليومي لعمليات الإيداع والسحب النقدي بفروع البنوك أصبح 10 آلاف جنيه للأفراد و50 ألف جنيه للشركات ومن ماكينات الصراف الآلي 5 آلاف جنيه للفرد.

*الهدف من الإجراء

ضمان الحفاظ على السيولة في القطاع المصرفي لتلبية احتياجات المتعاملين وعدم حدوث أزمات تدافع لسحب الأموال بما يهدد القطاع المصرفي.

8-بتاريخ2020/4/7إلغاء القائمة السوداء للشركـات، والقائمة السلبية للأفراد ورفع حظر التعامل عن العملاء غير المنتظمين في سداد القروض.

*الهدف من الإجراء

تمكين العملاء المتعثرين في السداد من التقدم للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية مرة أخرى من البنوك لتحفيز النشاط الاقتصادي بدخول الفئات التي كانت مسبقاً معطلة عن الانضمام للطلب أو الانتاج بسبب مشكلات تتعلق بتسوية المديونيات لدى البنوك ويبلغ عدد المستفيدين نحو 8 آلاف شركة و100 ألف فرد.

9-بتاريخ2020/4/28 السماح للمواطنين بسداد المستحقات الحكومية نقدًا أو إلكترونيًا للمستشفيات العامة والجامعية والتعليمية والمراكز الطبية التخصصية والمستشفيات التابعة للهيئات الاقتصادية، لحين الانتهاء من تطبيق الإجراءات الاحترازية الخاصة بحماية المواطنين من تفشي كوفيد-19

*الهدف من الإجراء

تعزيز حوكمة إجراءات تحصيل المستحقات الحكومية،تطوير إدارة المالية العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وتحسين مؤشرات الاقتصاد والتيسير على المواطنين

10-بتاريخ 2020/4/29 تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن إقرار عام 2019 للشركات العاملة بالقطاعات الأكثر تضرراً بفيروس كورونا، سداد 20% من الضريبة المستحقة أبريل الحالى، و30% خلال مايو المقبل، وسداد باقى الضريبة المستحقة 50% قبل نهاية يونيه 2020، دون تحمل أى فوائد أو غرامات تأخير. تتضمن هذه القطاعات قطاع الطيران، وقطاع السياحة والآثار (يتضمن المطاعم والمقاهي)، وقطاع الفنادق (المنشآت السياحية والفندقية)، وقطاع الصحافة

والإعلام والقطاع الصناعي (خاصة الشركات التي تعمل بمجال التصدير)، وباستثناء المنشآت الصناعية العاملة في القطاع الغذائي والدوائي ومستلزمات الرعاية الصحية أو المنظفات، وقطاع النقل والمواصلات وموزعي السيارات، وقطاع المستشفيات، وقطاع المقاولات.

*الهدف من الإجراء

التخفيف من الأعباء الضريبية ولمساندة القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية الأكثر تضرراً من تداعيات فيروس كورونا المستجد، وتقديم كافة التيسيرات الممكنة.

11-2020/5/5استبعاد فترة التوقف عن السداد (الستة أشهر المعلن عنها في 22 مارس) من مؤشر مستوى ارتفاع مخاطر الائتمان وذلك دون الإخلال بمسئولية البنك عن تقييم محفظته الائتمانية للحفاظ على جودتها وتقييم قدرة عملائه على السداد.

*الهدف من الإجراء

الحفاظ على العملاء وعمليات الإقراض وحماية القطاع المصرفي من أي أضرار لاحقة.

12-بتاريخ2020/5/5السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية – ربع سنوية، على أن يتم الالتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة في نهاية ديسمبر 2020 أو في نهاية يونيو 2021 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في نهاية ديسمبر أو يونيو من كل عام على التوالي.

*الهدف من الإجراء

التخفيف من الأعباء عن أصحاب البنوك في الظروف الراهنة و تداعيات فيروس كورونا المستجد، وتقديم كافة التيسيرات الممكنة للقطاع المصرفي.

13- بتاريخ 2020/5/6 توقيع 41 اتفاقية تسوية جديدة للمستحقات التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات مع ممثلي 41 شركة مصدرة محلية وأجنبية، وذلك على النحو التالي: سداد 30% من المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات بحد أدنى 5 ملايين جنيه لكل منهم قبل نهاية العام المالي الحالي ودون الحاجة إلى تقديم شهادة بالموقف الضريبي طوال أزمة كوفيد-19

*الهدف من الإجراء

تعظيم القدرات الإنتاجية خاصة في ظل أزمة كوفيد-19؛ بما يسهم في توفير السيولة النقدية لهذه الشركات المصدرة حتى تتمكن من ضخها في الإنتاج، والاحتفاظ بالعمالة. تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصرية عالميًا، وفتح آفاق دولية جديدة لها، على النحو الذي يساعد في توسيع القاعدة التصديرية بما يسهم في استقرار الاقتصاد القومي.

14- بتاريخ2020/5/7 تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005: تأجيل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتى نهاية عام 2021، ولا يسري هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من التصرف في السندات الحكومية

وينص مشروع القانون على تحمل البائع غير المقيم ضريبة دمغة بواقع 1.25 في الألف، وتحمل المشتري المقيم 1.25 في الألف، وذلك من إجمالي قيمة البيع، ولايكون أى منهما خاضعاً للضريبة على الأرباح الرأسمالية المقررة بقانون ضريبة الدخل عند قيامه بالتصرف في الأوراق المالية إلى الغير. كما ينص على تحمل الممول البائع المقيم ضريبة دمغة بواقع 0.5 في الألف، وتحمل المشتري المقيم 0.5 في الألف، وذلك من إجمالي قيمة البيع، مع خضوع أي منهما للضريبة على الأرباح الرأسمالية المقررة بقانون ضريبة الدخل عند قيامه بالتصرف في الأوراق المالية إلى الغير. كما نص مشروع القانون على التمييز في المعاملة الضريبية بين الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والأوراق غير المقيدة بها.

*الهدف من الإجراء

مساندة أصحاب المشروعات على استكمال العمل ودفع عجلة الاقتصاد دون تحمل أعباء ضريبية في ظل تراجع الإيرادات نتيجة تفشي فيروس كورونا. تشجيع الموطنين على القيد بالبورصة عن طريق تخفيف الأعباء المالية.

15- بتاريخ2020/5/10 إعفاء البنوك لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الممنوحة لأكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة 50% من محفظة البنك الائتمانية.

*الهدف من الإجراء

التخفيف من الأعباء المالية عن القطاع المصرفي.

16- بتاريخ 2020/5/17تقديم كافة خدمات قطاع الأداء الاقتصادى الكترونياً، بما في ذلك طلب الحصول على نسخة رسمية من الشهادات والقوائم المالية للشركات والتقارير التي تصدر عن القطاع وذلك من خلال البريد الالكترونى المعد لهذا الغرض وهو

EPS_Evaluation@gafinet.org.eg بشأن تقديم خدمات أعمال التقييم

EPS_Capitaledit@gafinet.org.eg وبشأن تقديم خدمات تعديل الهياكل المالية

تمهيد لاطلاق تلك الخدمات على الموقع الالكتروني للهيئة www.gafi.gov.eg

*الهدف من الإجراء

تطبيقاً لتوصيات الدولة المصرية اتجاه التحول الرقمى فى الخدمات التى تقدمها الهيئة العامة للاستثمار للمستثمرين ووكلائهم، وللتيسير عليهم فى إطار الاجراءات الاحترازية المتبعة لمواجهة انتشار كوفيد-19

17- بتاريخ 2020/5/20 خصم نسبة 1% من صافي دخل العاملين في كافة قطاعات الدولة ونسبة 0.5% من صافي الدخل المُستحق من المعاش لأصحاب المعاشات اعتباراً من أول يوليو 2020 ولمدة 12 شهراً. تودع المبالغ المستقطعة في حساباً خاصاً بالبنك المركزي ضمن حساب الخزانة الموحد باسم "حساب مواجهة الأوبئة والكوارث"، ويُعفى من نسبة خصم المساهمة المقررة وفق أحكام هذا القانون أصحاب الدخول الذين لا يزيد صافي دخولهم شهرياً على 2000 جنيه، ويجوز لمجلس الوزراء إعفاء أصحاب الدخول بالقطاعات المتضررة اقتصادياً نتيجة انتشار هذا الفيروس من خصم نسبة المساهمة المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون. تُخصص حصيلة المُساهمة التكافلية المنصوص عليها بالمادة

الأولى من هذا القانون، في الصرف منها، على الأغراض التي يحددها مجلس الوزراء طبقاً لما تقدمه الوزارات المعنية من بيانات لمواجهة التداعيات الناتجة عن كوفيد-19

*الهدف من الإجراء

المساهمة في مواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار كوفيد-19

18- بتاريخ 2020/5/21 مبادرة البنك المركزي للسداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط القبول الإلكتروني في كافة المحافظات مع توضيح خطوات دعم البنك لتلك المبادرة والإجراءات المتخذة نحو القبول الالكتروني برمز الاستجابة السريع QR Code. إلزام البنوك الحاصلة على ترخيص القبول الإلكتروني بإطلاق حملة إعلانية موحدة للتوعية بمميزات السدادا الإلكتروني بالإضافة إلى إعداد برامج تحفيزية للبنوك المصدرة لأدوات الدفع الإلكتروني (بطاقات الدفع أو محافظ الهاتف المحمول).

*الهدف من الإجراء

اتاحة جميع الخدمات المالية لكافة المواطنين بصورة عادلة والعمل على رفع معدلات استخدمهم لتلك الخدمات وتوفير وسائل الدفع الإلكترونية للبنوك لمساعدتها في نشر الخدمات المالية الرقمية وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي.

19-بتاريخ2020/5/27 تيسيرات للممولين والمكلفين بدفع المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم التى تشمل الضريبة على الدخل و«القيمة المضافة»، وضريبة الدمغة، والضريبة العقارية، ورسوم التنمية، والضريبة الجمركية واشتراكات التأمينات الاجتماعية وكل مستحقات أجهزة الدولة. التجاوز عن مقابل التأخير أو الغرامات أو الضريبة الإضافية المستحقة على هذه المتأخرات الضريبية بنسبة 90% إذا تم سداد أصل الضريبة أو الرسوم المستحقة كاملة فى موعد أقصاه ال 60 يومًا الأولى من تاريخ العمل بالقانون الجديد، 70% إذا تم السداد خلال ال 60 يومًا التالية، و50% إذا تم السداد خلال ال 60 يومًا التالية. التجاوز الكامل بنسبة 100% عن مقابل التأخير أو الغرامات أو الضريبة الإضافية التى لم يسددها الممول أو المكلف بشرط سداد أصل الضريبة أو الرسوم المستحقة كاملة قبل تاريخ بدء العمل بالقانون الجديد، وإقراره بمجلس النواب وإصداره ونشره بالجريدة الرسمية والعمل به.

*الهدف من الإجراء

مساندة القطاعات الاقتصادية، استمرار عجلة الإنتاج وتوفير احتياجات المواطنين والاحتفاظ بالعمالة مع الالتزام بكل الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية؛ للحد من تداعيات فيروس كورونا صحيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا.

20- بتاريخ 2020/6/2 منح مصلحة الجمارك صفة «المشغل الاقتصادي المعتمد» للمتعاملين معها من شركات الأموال أو الأشخاص سواءً في الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية دون النظر لحجم أعمالها بشرط توفر الملاءة المالية المناسبة بما يضمن الوفاء بالالتزامات، وتنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الجمركية والضريبية والتشريعات ذات الصلة بحركة التجارة الدولية والعمل الجمركي خلال الثلاث سنوات السابقة على التقدم بطلب الاعتماد في برنامج "المشغل الاقتصادي المعتمد".

*الهدف من الإجراء

مد جسور الثقة مع شركاء التنمية، ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار، وتعظيم الإنتاج، وتوسيع القاعدة التصديرية، واستعادة النشاط الاقتصادي، للحفاظ على المسار الآمن، وما تحقق من مكتسبات؛ على النحو الذي يساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنين في ظل خطة الدولة للتعايش مع أزمة فيروس كورونا.

21- بتاريخ 2020/6/2تطوير برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد «القائمة البيضاء»، لتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

*الهدف من الإجراء

مد جسور الثقة مع شركاء التنمية، ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار، وتعظيم الإنتاج، وتوسيع القاعدة التصديرية، واستعادة النشاط الاقتصادي، للحفاظ على المسار الآمن، وما تحقق من مكتسبات؛ على النحو الذي يساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنين في ظل خطة الدولة للتعايش مع أزمة فيروس كورونا.

22- بتاريخ 2020/6/2تيسيرات جديدة للمتعاملين مع الجمارك تشمل 14 «ميزة» للشركات المنضمة لبرنامج «المشغل الاقتصادي المعتمد»، وتتضمن هذه التيسيرات تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج، وترشيد تكاليف التخليص الجمركي.

*الهدف من الإجراء

مد جسور الثقة مع شركاء التنمية، ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار، وتعظيم الإنتاج، وتوسيع القاعدة التصديرية، واستعادة النشاط الاقتصادي، للحفاظ على المسار الآمن، وما تحقق من مكتسبات؛ على النحو الذي يساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنين في ظل خطة الدولة للتعايش مع أزمة فيروس كورونا.

23- بتاريخ 2020/6/7 توفير تيسيرات ضريبية جديدة لشركات التمويل الاستهلاكى بخصم كل فوائد القروض والسلفيات من صافى الأرباح قبل حساب الضريبة، حيث كان يتم احتساب فوائد القروض والسلفيات لهذه الشركات بما لا يتجاوز 4 أمثال حقوق الملكية التى تشمل "رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المرحلة، مخصومًا منها الخسائر المرحلة".

*الهدف من الإجراء

تنشيط أسواق المال غير المصرفية، وتوفير التمويل المخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، بما يُساعد فى إنعاش حركة البيع والشراء، والتيسير على المواطنين.

24- بتاريخ 2020/6/11صرف أكثر من 2 مليار جنيه من المتأخرات لدي صندوق تنمية الصادرات للشركات المصدرة خلال شهري أبريل ومايو، ليصبح إجمالى ما تم صرفه منذ أول يوليو 2019 وحتى نهاية مايو 5.2 مليار جنيه، على أن تتم إتاحة مبالغ مالية شهرياً للصندوق، من خلال تطبيق المبادرات الخمسة التي وافق عليها رئيس الوزراء وفى مقدمتها: مبادرة سداد 30% من المستحقات المتأخرة للمصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات بحد أدنى 5 ملايين جنيه لكل منهم، ومبادرة الاستثمار والمقاصة مع الضرائب.

*الهدف من الإجراء

سداد المتأخرات المستحقة للمصدرين و توفير السيولة النقدية للشركات المصدرة خلال أزمة «كورونا» حتى تتمكن من ضخها في الإنتاج، والاحتفاظ بالعمالة مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية؛ لضمان استمرار نتائج الإصلاحات الاقتصادية.

25- بتاريخ 2020/6/17إلزام الممول (من الأشخاص الطبيعين) الممارس لنشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو عقاري أو استثمار في أسواق مالية أو سندات أو أذون خزانة ، بتقديم الإقرارات الضريبية اعتباراً أول يناير 2021 إلكترونياً عبر موقع مصلحة الضرائب بالإنترنت

https://www.incometax.gov.eg

*الهدف من الإجراء

تبسيط الإجراءات وميكنتها؛ للتيسير على الممولين؛ ولتعزيز جهود الدولة في تهيئة مناخ الأعمال، ومساندة القطاعات الاقتصادية لتتجاوز أزمة كورونا.

26- بتاريخ 2020/6/24 إلزام البنوك بالتواصل مع العملاء غير المنتظمين في السداد و إبلاغهم بتخفيض فترات الإفصاح لتصبح ستة أشهر أو سنة من تاريخ إتمام السداد بالإضافة إلى إلغاء الحظر المشروط على العملاء وإطلاق حرية التعامل مع كافة البنوك.

*الهدف من الإجراء

تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح وتوعية العملاء بحقوقهم من حيث تعديل فترات إتاحة المعلومات التاريخية أو إلغاء حظر التعامل معهم.

27- بتاريخ2020/6/25 ترشيد الإنفاق العام بالجهات المدرجة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية، باستثناء اعتمادات وزارة الصحة والجهات التابعة لها القائمة على تقديم الخدمات الصحية، والجهات القائمة على تدبير السلع التموينية.

*الهدف من الإجراء

تدبير مبالغ إضافية لتوفير المستلزمات الطبية ومواد التطهير والتعقيم، والمتطلبات الأخرى الصحية العاجلة، ومتطلبات الأمن القومي.

28-وفي سبتمبر ٢٠٢٠تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠نقطة أساس ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 8.75%و9.75%و8.25%على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.25%

ثم تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع ٥٠نقطة أساس خال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 8.25%و9.25%و8.75%عى الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%

* الهدف من الإجراء

توفير السيولة المصرفية وتخفيض تكلفة الاقراض لتحفيز النشاط الاقتصادي وتنشيط الاستهلاك والاستثمار المعتمد على الاقتراض المصرفي، ويدفع عجلة الإنتاج.

29- زيادة المبلغ المخصص للمبادرة تجديد واحلال فنادق الاقامة والنقل السياحي ليصبح ٥٠مليار جنيه . بدلا من ٥مليار جنيه . بسعر عائد (8%يحسب عى أساس متناقص)لمدة حدها الأقى ١٥عام.

*الهدف من الاجراء

-إجراء عمليات الاحلال والتجديد الازمة لفنادق الاقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.

-منح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح لا تزيد عن 6أشهر تبدأ من تاريخ المنح يم خلالها رسملة العوائد، وذلك لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة للأنشطةالسياحية.

-يمكن استفادة العملاء المتعثرين من المبادرة حال قيامهم بالتسوية في إطار مبادرات البنك المركزي الخاصة بالعملاء غير المنتظمين

30- مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠يم خلالها قبول أية طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة حدها الأقى ٣سنوات، بحيث يم ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة (عن تسهيات طويلةالاجل و/ أو قصرة الاجل و/ أو الجاري المدين)، فضلا عن رسملة عائد التسهيات عى أصل الدين وعدم حساب فوائد تأخر على الأقساط المؤجلة لمدة ٣سنوات بحد أقصي.

*الهدف من الاجراء

دعم قطاع السياحة نتيجة الاضرار المادية والتوقف خلال فترة كورونا

31- مد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام لتنهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠يتم خلالهاالسماح للبنوك بإمكانية ترحيل استحقاقات عملاء القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي لمدة 6أشهر إضافية من تاريخ استحقاقها وذلك للعملاء المنتظمين فقط وفقا لمركز ٣٠سبتمبر ٢٠١٩ العاملين بقطاع السياحة مع عدم احتساب فوائد تأخر عن تلك الفترة.

*الهدف من الاجراء

تعويض العاملين بقطاع السياحة نتيجة الاضرار التي لحقت بهم نتيجة فيروس كورونا

32- بتاريخ 2021/1/14 فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة بمبلغ قدره 2 مليار جنيه، للسنة المالية الحالي 2021/2020

*الهدف من الإجراء

تحفيز النشاط الاقتصادي، والعمل على الحد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وبما يدفع عجلة الانتاج في القطاعات المختلفة.

***المبحث الثالث:أثار استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية من خلال المؤشرات الاقتصادية المختلفة.**

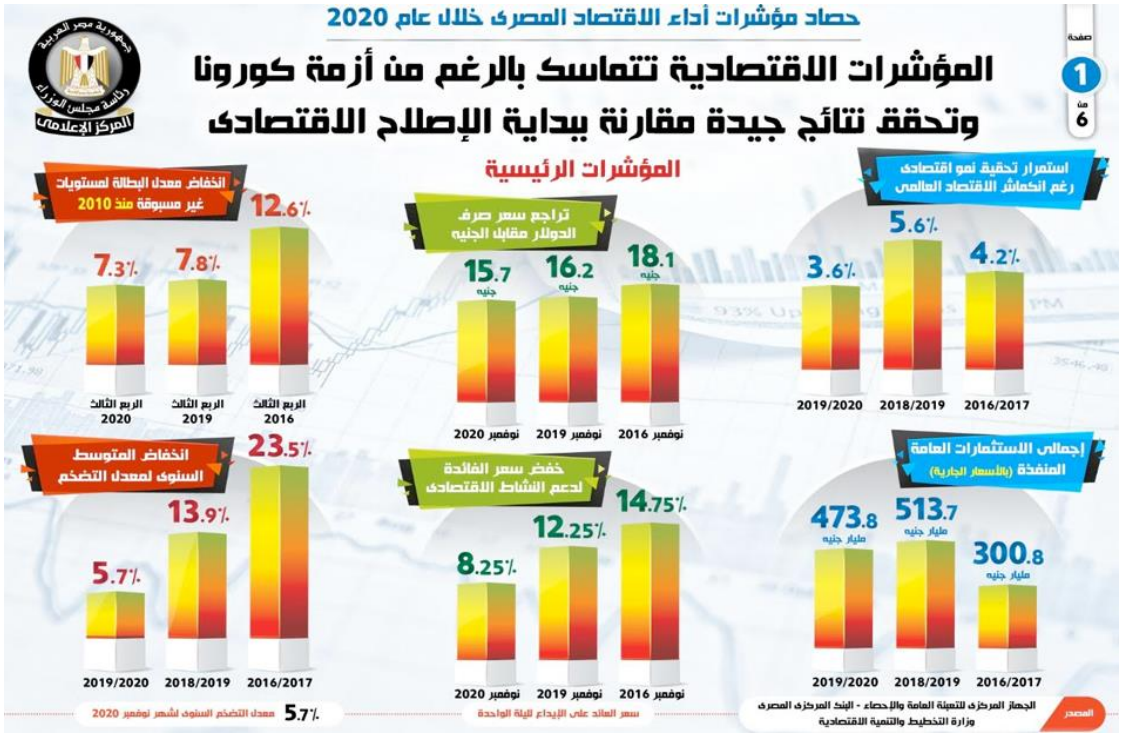

كما يوضح الشكل السابق حصاد مؤشر أداء الاقتصاد المصري خلال عام2020 الصادر من المركز الاعلامي للمجلس الوزراء طبقا للبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء والبنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

1-استمرار تحقيق النمو الاقتصادي رغم انكماش الاقتصادي العالمي الذي قد وصل الى معدل نمو بالسالب الى هناك تماسك على وجود معدل نمو في العام المالي 2020/2019 للوصول الى 3.6% الذي قد يكون منخفض عن العام المالي 2019/2018 الذي كان5.6% والعام المالي2017/2016 الذي كان 4.2% وذلك أزمة كورونا من مارس 2020 داخل مصر الا ان مؤشر النمو مازل متماسكا مقارنة بالنمو بالاقتصاد العالمي

2-تراجع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه ففي نوفمبر 2016 كان 18.1 جنيه وفي نوفمبر 2019 كان 16.2 جنيه ونوفمبر2020 كان 15.7 جنيه وهو ما يدل على تماسك قيمة الجنيه المصري في ذروة أوقات الأزمة وهذا يرجع الى اجراءات البنك المركزي والحكومة الذي قد ذكرنها في الفصل السابق

3-انخفاض المتوسط السنوي لمعدل التضخم حيث كان في العام المالي2017/2016 23.5% وفي العام المالي2019/2018 13.9% بينما في العام المالي 2020/2019 5.7% وهذا من وجهة نظر الباحث هي أكبر المكتسبات للمواطن البسيط والفقراء أصحاب الدخول البسيطة ويرجع السبب الرئيسي في استخدام سياسة مالية توسعية وزيادة الانفاق العام من خلال الاجراءات المالية المستخدمة

ومن الشكل السابق من خلال بيانات وزارة المالية يوضح الاداء المالي خلال الفترة من يوليو –نوفمبر 2020 ذروة أزمة كورونا يتضح

1–زيادة اجمالي الايرادات خلال الفترة من يوليو– نوفمبر 2020 إلى366.6 مليار جنيه مقارنة بعام 2019 خلال نفس الفترة الذي كان بقيمة 322.2 مليار جنيه وهو عامل ايجابي.

2–ارتفاع إجمالي المصروفات خلال الفترة يوليو–نوفمبر 2020 الى 567.5 مليار جنيه مقارنة بعام2019 في نفس الفترة 530.9 مليار جنيه وهي البند الأكثر أهمية للزيادة الانفاق العام الذي يؤثر بصورة أساسية في احتواء الأزمات الإقتصادية خلال الحفاظ على القوة الشرائية واستمرار حركة الانتاج والانفاق على صحة المواطن نفسه وهو اساس ومحور التنمية وذلك من خلال زيادة الانفاق على قطاع الصحة والذي يوضحه الشكل السابق الى زيادة في قطاع الصحة الى 5.2% مقارنة بعام 2019 لنفس الفترة وايضا زيادة الاجور وتعويضات العاملين الى 8.1% وزيادة مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الى 27.4% وزيادة في استثمارات أجهزة الموازنة الى 48.6% مقارنة بعام 2019 لنفس الفترة

3–ورغم زيادة بند المصروفات اللازم لاحتواء الأزمة كما أوضحنا الى أن كان هناك تراجع في العجز الكلي للدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهو عنصر ايجابي ايضا يعكس مدى الحفاظ وزيادة الايرادات وبالتالي عمل على تراجع العجز الكلي 3.2% خلال الفترة من يوليو–نوفمبر 2020 مقارنة بعام2019 في نفس الفترة الذي كان 3.6%

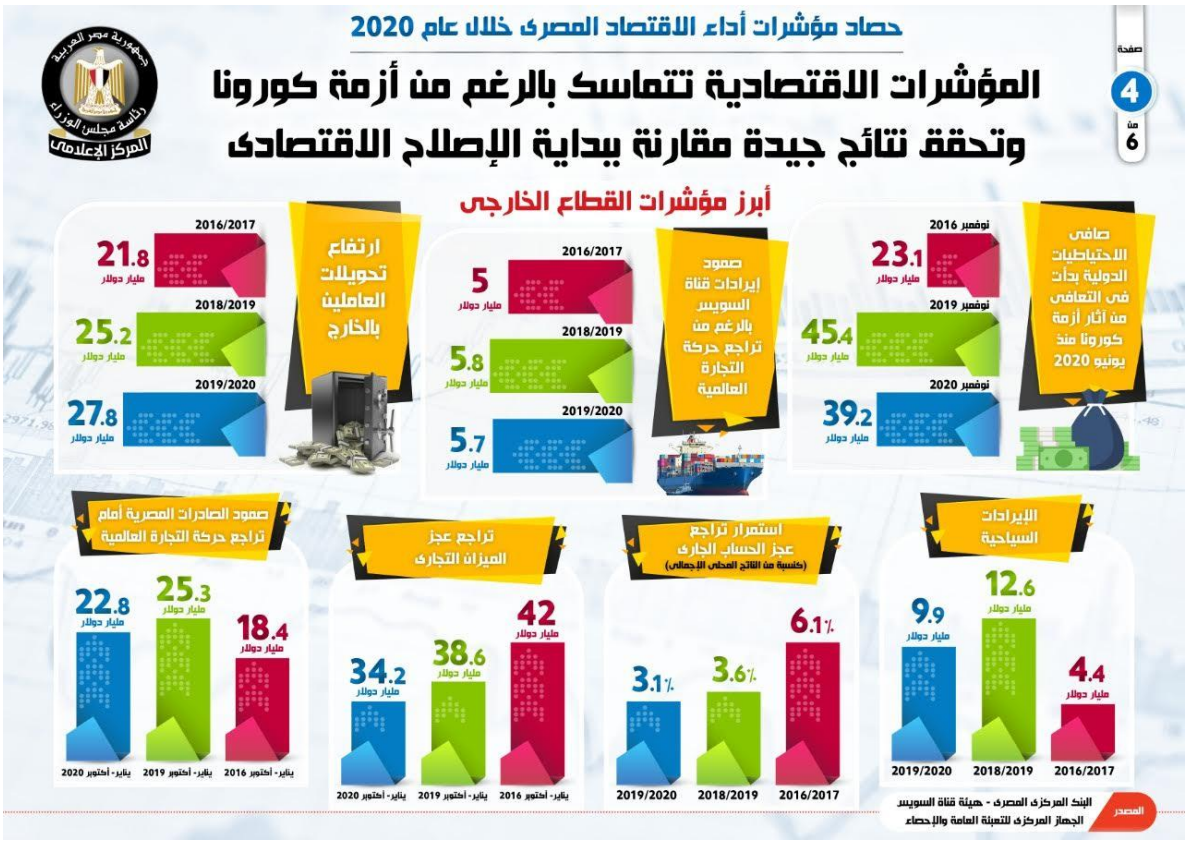

ومن أبرز الايجابيات للمؤشرات للقطاع الخارجي خلال فترة كورونا يوضحها الشكل السابق من بيانات البنك المركزي المصري وهيئة قناة السويس والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

1-ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج حيث وصل في العام المالي 2020/2019 الى 27.8 مليار دولار مقارنة بالعام المالي 2019/2018 الذي كان 25.2 مليار دولار

2- صمود الصادرات المصرية أمام تراجع حركة التجارة العالمية حيث كان في الفترة من يناير – اكتوبر 2020 وصل الى 22.8 مليار دولار وهو أقل بنسبة بسيطة عن عام 2019 لنفس الفترة الذي كان 25.3 مليار دولار وذلك رغم تراجع التجارة العالمية ووقف كثير من الدول استيراد بعض السلع والمنتجات منعا من انتشار فيروس كورونا

3-تراجع عجز الميزان التجاري خلال الفترة من يناير –اكتوبر2020 الى34.2 مليار دولار مقارنة بالعام2019 لنفس الفترة الذي كان 38.6 مليار دولار وهو عنصر ايجابي لما تم من اجراءات مالية وتجارية في هذا الشأن

ومن ابرز السلبيات الواضحة للمؤشرات القطاع الخارجي نتيجة جائحة كورونا

-قطاع السياحة حيث انخفض ايرادات السياحة الى9.9 مليار دولار في العام المالي 2020/2019 بينما كانت 12.6 مليار دولار في العام المالي2019/2018

ويتضح من الشكل السابق مؤشرات الموازنة العامة للدولة خلال النصف الاول من 2021/2020 وهي الفترة التي تتأثر كلها بتداعيات فيروس كورونا والصادرة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

ومن أبرز الايجابيات خلال النصف الاول من 2021/2020

1-انخفاض نسبة العجز الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى 3.6% خلال النصف الاول للعام المالي 2021/2020 مقارنة بنفس الفترة في2020/2019 التي كانت 4.1%

2-تراجع خدمة الدين للأجهزة الدولة 8% حيث كانت في النصف الاول للعام المالي2020/2019 بقيمة276 مليار جنيه وأصبحت خلال نفس الفترة للعام المالي 2021/2020 هي 246 مليار جنيه

3-زيادة نسبة ايرادات الموازنة إلى 16% لتصل إلى 453 مليار جنيه خلال النصف الاول للعام المالي 2021/2020 بينما كانت في العام المالي السابق لهذا التاريخ 391 مليار جنيه

4-زادت مصروفات الصحة بنسبة 14.7% عن العام السابق للنصف الاول 2021/2020 وبلغت 14.4 مليار جنيه

5-ارتفعت المصروفات بنسبة 9.6% حيث اصبحت 681.2 مليار خلال النصف الاول من العام المالي 2021/2020 بينما كانت في العام المالي 2020/2019 بقيمة621.6 مليار جنيه

6-زادت مخصصات الحماية الاجتماعية 35.8% عن العام السابق في النصف الاول للعام المالي

7- تم اضافة 100 ألف أسرة جديدة منذ بداية جائحة كورونا من المستحقين لبرنامج تكافل وكرامة

8- وصلت قيمةالدعم المقدم للعمالة الغير منتظمة 4.3 مليار جنيه

9-وصلت نسبة النمو السنوي في قيمة الاستثمارات الحكومية 103%.

10- وصل قيمة مخصصات لدعم مشروعات التحول التدريجي الى مصر الرقمية الى 12.7 مليار.
11- وصلت نسبة زيادة في متحصلات الحكومة الالكترونية خلال العام الماضي 250% وهو ما يعكس للاتجاه للدفع والتحصيل الالكتروني .

وكل هذه البنود من زيادة في مصروفات وزارة الصحة ومخصصات الحماية الاجتماعية واضافة مستحقين لبرنامج تكافل وكرامة وزيادة الدعم المقدم للعمالة الغير منتظمة كان لها أثر جوهري في استمرار القوة الشرائية داخل مصر واستمرار عجلة الانتاج والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ورفع المعاناة لكثير من الطبقات الفقيرة ومحددوي الدخل وعبر عن ذلك مؤشرات انخفاض التضخم وخفض نسب العجز الكلي للناتج المحلي الاجمالي وزيادة الايرات العامة وكل هذه العوامل ساعدت على احتواء الأزمات الاقتصادية في وقت يعاني كثير من الدول أزمة اقتصادية كبيرة لم ينجو منها الدولة المتقدمة والدول العظمى.

-الفصل الرابع:السيناريوهات المحتملة لأزمة كورونا والتوصيات لاحتواء هذه الأزمة

وفي هذا الفصل وبعد طرح أثر اجراءات السياسات النقدية والمالية والقرارات الحكومية من خلال المؤشرات الإقتصادية والمالية سنعرض اهم التوصيات لاستمرار احتواء الأزمة وذلك في الحالات المتوقعة لاستمرار فيروس كورونا او انتهائه بشكل سريع

المبحث الاول:السيناريو الأول وهو "سيناريو التعافي السريع" من فيروس كورونا

في ظل هذا السيناريو هو انتهاء فيروس كورونا في المدى القصير
ولعل ابرز ما ممكن نتوقعه في هذا السيناريو هو انتعاش حركة السياحة حول العالم مرة أخرى ورجوع حركة الطيران والسفر كما كانت عليه
ولذلك من اهم التوصيات لهذا السيناريو "سيناريو التعافي السريع"

1-العمل على برنامج وخطة للتسويق وخاصة التسويق الالكتروني للأماكن السياحية داخل مصر حيث من المتوقع زيادة عدد السائحين بعد فترة توقف كبيرة

2-تخفيض اسعار السفر للطيران المصري من خلال عروض متميزة تكون عنصر جذب للمسافرين والسياح.
3-الاستمرار في تقديم كافة خدمات قطاع الأداء الاقتصادي الكترونيا استمرارا لتوصيات الدولة المصرية للاتجاه نحو التحول الرقمي وهو ما يساعد تحسين مناخ الاستثمار .

4-العمل على استمرار مبادرة البنك المركزي للسداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط القبول الإلكتروني في كافة المحافظات إعداد برامج تحفيزية للبنوك المصدرة لأدوات الدفع الإلكتروني (بطاقات الدفع أو محافظ الهاتف المحمول). لاتاحة جميع الخدمات المالية لكافة المواطنين بصورة عادلة والعمل على رفع معدلات استخدمهم لتلك الخدمات وتوفير وسائل الدفع الإلكترونية للبنوك لمساعدتها في نشر الخدمات المالية الرقمية وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي.

المبحث الثاني:السيناريو الثاني وهو "سيناريو التعافي الوسطي"من فيروس كورونا

في ظل هذا السيناريو هو انتهاء فيروس كورونا في المدى المتوسط

ومن المتوقع ان تزيد الأعباء الاقتصادية والمالية بخلاف طبعا الكوارث الصحية لدى المواطنين ولذلك يتطب مزيد من الاجراءات المالية والنقدية بالاضافة طبعا للاجراءات الاحترازية

ولذلك من اهم التوصيات لهذا السيناريو "سيناريو التعافي الوسطي"

1- تحسين وسائل التواصل وتبادل المعلومات والتنسيق مع الدول لتوفير جزءٍ من متطلباتها الصحية مع الدول الأخرى.

2-استعداد البنوك المركزية لإستمرار تقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية ولا سيما لتلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن تقدم الحكومات ضمانات ائتمانية مؤقته وموجهه لتلبية احتياجات هذه الشركات الى سيولة للإستمرار حركة الإنتاج.

3- الابقاء على اسعار الفائدة المنخفضة شرط أن تكون متناسبة مع معدلات التضخم الموجودة في السوق وتكون افضل مقارنة باسعار الفائدة في دول العالم المختلفة وذلك لتحقق هدف هذا الاجراء من توفير السيولة المصرفية وتخفيض تكلفة الاقراض لتحفيز النشاط ي وتنشيط الاستهلاك والاستثمار المعتمد على الاقتراض المصرفي ودفع عجلة الانتاج.

4-مع تخفيض اسعار الفائدة نوصي بالابقاء على اسعار الفائدة لبعض عائدات شهادات الاستثمار وبعض الاوعية الادخارية لهم دون تخفيض مثل اصحاب المعاشات او الارامل والايتام حيث سوف يعتبر هذه الشهادات والاوعية الادخارية مصدر دخولهم الوحيد وليس لديهم قدرة على الاستثمار وبالتالي يتم مراعاة اصحاب الدخول الفقيرة.

5- استمرار وضع حد مؤقت لعمليات السحب والإيداع في البنوك وأجهزة الصراف الآلي للأفراد وللشركات لضمان الحفاظ على السيولة في القطاع المصرفي لتلبية احتياجات المتعاملين وعدم حدوث أزمات تدافع لسحب الأموال بما يهدد القطاع المصرفي حيث أنها كانت من اهم أسباب أزمة النمور الأسيوية في التسعينيات من القرن الماضي الذي ذكرناها في الفصل الأول.

6-العمل على تدابير مبالغ إضافية لتوفير المستلزمات الطبية والتعقيم والمتطلبات الأخرى الصحية العاجلة مثل أنابيب الأكسجين.

7-العمل على وجود مبادرات من الحكومة لتسوية المتأخرات والمستحقات لدى الضرائب او البنوك للشركات والمصانع خاصة التي تعمل في مجال التصدير وذلك لتعظيم القدرات الإنتاجية بما يسهم في توفير السيولة النقدية لهذه الشركات حتى تتمكن من ضخها في الإنتاج، والاحتفاظ بالعمالة و تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المصرية عالميًا، وفتح آفاق دولية جديدة لها، على النحو الذي يساعد في توسيع القاعدة التصديرية بما يسهم في استقرار الاقتصاد القومي.

المبحث الثالث:السيناريو الثالث وهو "سيناريو استمرار فيروس كورونا او مشتقاته في الأجل الطويل"

اسوء السيناريوهات هو السيناريو التشائمي وهو استمرار فيروس كورنا او مشتقاته لاجل طويل وهو ما يحتاج الى تفكير ابداعي خارج الصندوق غير الحلول التقليدية تتميز بالنفس الطويل للصمود اما ضربات جائحة كورونا الصحية والإقتصادية والمالية.

1-أول هذه الخطوات الإتجاه الى الاستثمار في المجالات الصحية وخاصة المستلزمات الطبية والتعقيم والمتطلبات الأخرى الصحية العاجلة بدلا من توافير تدابير لاستيراده.

2-العمل على صناعة لقاح محلي الصنع بدلا من توفيره عن طريق الاستيراد فمع الاجل الطويل ومع استمرار الجائحة قد يصعب توفير تدابير استيراد اللقاح بالاضافة الى زيادة تكاليف الفاتورة الاستيرادية وتوفير العملة الصعبة لسد هذه العجز .

3- استخدام السياسات المالية لتشجيع المستثمرين في الاستثمار في المجالات الصحية وصناعة المستلزمات الطبية والتعقيم وايضا صناعة اللقاح محلي الصنع سواء كان هذا عن طريق"الدعم المباشر"او بتشجيع بوجود اعفاءات ضريبية للعامليين في هذا المجال.

4-العمل على تشجيع قطاع الصادرات عن طريق اعانات التصدير المباشرة او تسهيلات ائتمانية او السماحات الضريبية او اعفاء جزء من الارباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل رمزي للمصدريين وكل هذا سيكون له مردود واضح على استمرار وتشجيع حركة الانتاج ومنه الى الحفاظ على العمالة في وقت الأزمات والحفاظ على القوة الشرائية للافراد والطلب الكلي.

5-توفير تيسيرات جديدة للمتعاملين مع الجمارك تضمن تيسيرات تبسيط للاجراءات وتقليص زمن الافراج الجمركي,وترشيد تكاليف التخليص الجمركي وذلك لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع القاعدة التصديرية واستعادة النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد في تحسين مستوى معيشة المواطنيين في ظل خطة الدولة للتعايش مع أزمة فيروس كورونا.

6-الإهتمام بالتكنولوجيا وخاصة (الذكاء الاصطناعي) وتكوين بنية تحتية قادرة على استيعاب التواصل الالكتروني وتوظيفها دراسيا وعمليا للطلاب في ظل هذه الأزمة وخاصة في الأجل الطويل وأيضا الاستفادة بها علميا واقتصاديا بشكل يساهم في احتواء او حل هذه الأزمة.

7-العمل على ترشيد النفقات للأفراد والابتعاد عن شراء الكماليات وتهذيب السلوك الاستهلاكي خاصة في سناريو استمرار أزمة كورونا.

8- الاعتماد على اسواق وطنية واقليمية مشتركة في الدول النامية تكون حصن الدول النامية من التعرض للانهيار مع تلك الازمات العامية هي بالدرجة الاولى تأثر تبعية للاقتصاد الغربي وليس تأثر من منشأ

-وهو ما يلزم على الاقتصاد الوطني الدخول في شراكة مع دول افريقيا مثلا في استثمارات وصناعات متعددة .

-تكوين تكتلات صناعية وتجارية مع الدول العربية مثل السوق الغربية المشتركة بعيدة عن الدول الكبرى التي قد تؤدى الى سهولة انتقال وانتشار الأثار السلبية للأزمات العالمية التى قد تحدث لاي سبب من الاسباب .

-انتهاج سياسات وطنية واقليمية تقلل الارتباط والتبعية للأسواق المالية والعالمية خاصة أن تأثر الدول النامية بأي أزمة عالمية هو بالدرجة الأولى تأثر تبعية للاقتصاد الغربي الرأسمالي وليس تأثر منشأ أو موطن لمسببات الأزمة.

9-استمرار الإجراءات المالية والنقدية السابقة المذكورة في سيناريو التعافي في الأجل المتوسط ودعمها للاقتصاد القومي وللأفراد محدودي الدخل.

الخلاصة

أن السياسات المالية والنقدية تلعب دور أساسي ورئيسى لإستقرار وانتعاش اي اقتصاد قومي ولكن سيبقى الهدف الأسمى الذي تلعبه السياسات النقدية والمالية هي تيسير تكلفة المعيشة،والوقوف بجانب شريحة الفقراء ومحدودي الدخل خاصة في وقت الازمات وهذه الأزمات لها أثراً عميقاً في المجتمع وتتسبب بمشكلات لا يمكن الخروج منها بسهولة، وربما تسببت بمضاعفات مجتمعية متراكمة تتحول مع مرور الوقت إلى مشكلات مستدامة يصعب التعامل معها أو معالجتها.

وبالتالي العمل على محاولة الوصول للاستخدام الأمثل بهذه السياسيات والادوات لاحتواء الأزمات اقتصاديا وماليا.

المراجع

-(مجدي الاسيوطي,أمال مجدي الاسيوطي,سلوى مجدي الاسيوطي,عادل مجدي الأسيوطي,1998, معجم المصطلحات المصرفية والمالية,القاهرة)

-د/جودة عبدالخالق,يناير2009,مجلد44 مقالة بعنوان:الأزمة الأقتصادية العالمية ,مجلة السياسة الدولية,العدد175,القاهرة.

-(أ.د/صلاح الدين فهمي محمود,أ.د/زينب صالح الأشوح ,2010 ,الأزمة الأقتصادية العالمية,هبة النيل العربية للنشر والتوزيع)

-أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصر خلال الفترة من1991-2013 المركز الدميقراطي العربي

-أ/صلاح الدين حسن السيسي قضايا اقتصادية معاصرة الأسواق المالية الأزمات العالمية,الأزمات-التداعيات-سبل المواجهة

-تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء يوم الثلاثاء2020/11/3 بعنوان "دراسة عن تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري خلال الفترة من 14 فبراير وحتى 16 يونيو 2020".

-(أ.د/عبدالمطلب عبدالحميد ,2013,السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي,الدار الجامعية –الاسكندرية للنشر)

-(أ/عبدالفتاح الجبالي,"الانفاق العام والعدالة الاجتماعية"كراسات استرتيجية,مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية,العدد-305المجلد الثامن والعشرون-أكتوبر2019)

-(د/حجازي عبدالحميد الجزار,د/علي فتحي البجلاتي,د/أحمد عاشور,تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام2003 مع اهتمام خاص بدورها في مساندة أهداف خطط التنمية,سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 297-سبتمبر2018)

المواقع الالكترونية:

https://www.bbc.com/arabic/business موقع بي بي سي عربي

https://www.cabinet.gov.eg/Arabic/Pages/Default.aspx موقع رئاسة مجلس الوزراء

https://mped.gov.eg/?lang=ar موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

https://www.idsc.gov.eg/IDSC/Default.aspx موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارالتابع لرئاسة الوزراء

https://www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx موقع الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء